معيشتهم بنسبة ٤٠ بالمئة (فلسطين الثورة، ١١/٦/١٩٨٩). هذا، وقدّم قطاع غزة المثل الحي على حجم القمع خلال شهر أيار (مايو)، حيث أكدت احصاءات دقيقة سقوط ٢٠ شهيداً و٥٣١ جريحاً، فيما حوكم ٥٠٠ (منهم ١٦٠ بالسجن الفعلي) واحتجز ١٨٠ ادارياً، عدا ٥٠٠ تمّ اعتقالهم خلال النصف الثاني من الشهر (الحياة، ٥/٦/١٩٨٩).

تباينت ردات الفعل الاسرائيلية تجاه هذا السجل الدموي. فقد خرجت الطائفة الدرزية خصوصاً بادانة تصرفات قوة حرس الحدود، حيث طالب رئيس الطائفة، الشيخ امين طريف، بمقاطعة الدروز العاملين فيها، فيما نادى رئيس لجنة المبادرة الدرزية، الشيخ جمال معدي، بعدم تأدية خدمة العلم في الجيش الاسرائيلي (حداشوت، ٢٢/٥/١٩٨٩). امّا الحدث البارز فكان اعلان قرار قائد المنطقة الوسطى، متسناع، الاستقالة من منصبه في ١١ حزيران (يونيو) والسفر للدراسة في الولايات المتحدة، بسبب استيائه من السياسة الاسرائيلية التي يضطر الى تنفيذها (الحياة، ١٣/٦/١٩٨٩).

والى جانب ذلك، واصل القادة الآخرون مناقشة الاساليب والخيارات المتاحة، حيث أعرب رابين، في ١١ الشهر، عن نية توسيع السجون كي تستوعب عشرة آلاف معتقل بدلاً من ٨٥٠٠ في الوقت الحاضر (المصدر نفسه، ١٢/٦/١٩٨٩). كما أكدت المصادر الحكومية ان هناك تفكيراً باطالة مدة السجن الاداري من ستة شهور الى سنة، وبتوسيع تطبيق عقاب الابعاد، فيما طالب رئيس هيئة الاركان، دان شومرون، بتعجيل تنفيذ الابعاد كي لا يفقد مفعوله الرادع (المصدر نفسه، ١٤ و ١٥/٦/١٩٨٩). وقام شومرون برسم صورة الوضع الاجمالي على حقيقتها، في اثناء حديث الى رجال الاعمال في عسقلان، في ١٥ الشهر؛ اذ صرّح بأنه لا يمكن إخماد الانتفاضة الاّ بأحد ثلاثة سبل، لا يصح تطبيق اي منها، هي: الطرد، أو التجويع، أو الابادة الجسدية (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٦/٦/١٩٨٩).

وبغض النظر عن مصير هذه النقاشات، فقد واصل الجيش الاسرائيلي تطوير الوسائل العسكرية لتعزيز القمع. حيث ظهرت في الخدمة طائرة خفيفة للمراقبة والادارة الجوية اطلق عليها لقب «ألترا ـ لايت»، وهي بمقعدين. وظهر، في الوقت عينه، قاذف على متن سيارة عسكرية يطلق رغوة بيضاء لاصقة للتدليل على المتظاهرين (يديعوت احرونوت، ١٨/٤/١٩٨٩). ثمّ تأكد استخدام قوات الاحتلال الرشاش» «م ـ ٨٥» لاطلاق رصاصات خاصة ملوّنة لترك علامات على المتظاهرين (حداشوت، ١٩/٥/١٩٨٩). ولم يمر وقت طويل حتى أعلنت قوات الاحتلال عن حيازتها لرصاصة جديدة تعمل بواسطة «الصدمة» لشل الخصم لبرهة من الزمن دون اختراق جسده، علماً بأنها اعترفت بمقتل مواطنين بها (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١/٦/١٩٨٩). وجدير بالذكر ان مساعد رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، صرح، في وقت سابق، بأن نسبة الاصابات الفلسطينية قد انخفضت ٣٥ بالمئة منذ بدء استخدام الرصاص البلاستيكي، بين الاول من آب (اغسطس) ١٩٨٨ والاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، بعد قتل ٢٠٤ فلسطينيين بالرصاص الحي قبل ذلك، علماً بأن ٦١ من أصل ١٥٤ شهيداً قضوا بالرصاص البلاستيكي (الحياة، ١٧/٥/١٩٨٩).

ظهرت مؤشرات اخرى على ارتباك القيادة الاسرائيلية ومعاناتها من الضغوط الداخلية، أحدها الالتفاف حول مسألة محاكمة الضباط والجنود المتهمين بارتكاب مخالفات خطيرة في اثناء الخدمة. فقد قامت محكمة عسكرية بتبرئة أربعة جنود قتلوا فلسطينياً في قطاع غزة ضرباً، بحجة عدم امكانية اثبات «من ضرب الضربة القاضية»، فيما حكمت عليهم بالسجن بين ستة وتسعة شهور فعلياً بتهمة العنف الزائد (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٦/٥/١٩٨٩). ثمّ تبيّن انه تمّ تعيين قائد قوة حرس الحدود التي ارتكبت مجزرة نحالين مسؤولاً عن الوحدة في منطقة جنين، فيما أعلنت محكمة عسكرية اخرى اخلاء سبيل الضابط الذي قتل اسيراً فلسطينياً في مخيم الشاطىء، في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨ (الحياة، ٦ و١٣/٦/١٩٨٩). هذا، وأصدر الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتسوغ قراراً، خلال هذه الفترة، في السادس من الشهر ذاته، بتخفيض الاحكام على